Acc. # 165264

توسع السوق العالمية الرأسمالية وتوطين البدو في العراق (١٨٦٩-١٩٠٥)

بقلم الدكتور عبد العزيز عياد

دائرة التاريخ والجغرافيا والعلوم السياسية

مكتبة جامعة بيرزيت
المجموعات الخاصة
Special Collections
BIRZEIT UNIVERSITY LIBRARY

جامعة بيرزيت

SPC
DS
70.8
.B4
A93
1990Z
BZU

Digitized by Birzeit University Library

تشكل عملية اخضاع القبائل البدوية وشمولها في اطار مركزية نفوذ السلطات الحكومية احدى اولويات السياسة الداخلية لتلك السلطات لكن هذه السلطات كثيرا ما تخفق في تحقيق مثل هذه الغاية الأمر الذي يمثل محافظة تلك القبائل على استقلالية ذاتية تمكنهم من التخلص من الخدمة العسكرية ودفع الضرائب الحكومية وفي الوقت نفسه يشكلون ومن خلال غاراتهم على الأرياف تهديدا لحياة وأملاك الفلاحين أي بمعنى انهم اضافة لمنعهم الضرائب يشكلون تهديدا على مصدر الحكومات من الضرائب.

على هذا وسعيا من الحكومات لتوفير الأمن في الريف لدافعي الضرائب وزيادة عددهم بتحقيق درجة من الاستيطان البدوي واخضاع الفئات البدوية لقانون الخدمة العسكرية الإلزامية تدأب عادة الحكومات في محاولاتها تحقيق الاستيطان البدوي لكنها في كثير من الأحايين تفشل في تحقيق هذا المرام وذلك نظرا لتوفر ظروف تساعد البدو على مقاومة تلك السياسة الحكومية ، فقوة القبيلة وتنظيمها العسكري وكذلك نظرة أبناء القبيلة الواحدة الى قبيلتهم على انها وحدة سياسية متميزة ومستقلة باجهزتها واطر تنظيمها السياسي من العوامل التي تحول دون انضوائهم تحت نفوذ السلطة المركزية او تجانسهم وتآلفهم مع الفئات الأخرى غير البدوية في المجتمع . وباختصار فان محاولات الدول لتوطين البدو من رعاياها تسهم وبشكل جوهري في تعزيز وتقوية نظرة القبائل البدوية العدائية للدولة.

في القرن التاسع عشر مثل البدو قطاعا كبيرا من سكان العراق كما توضح الخريطة ، في الوقت الذي قامت الدولة العثمانية فيه بمحاولات عديدة لتوطين البدو وتحويلهم الى زراع ولكن هذه المحاولات منيت والى حد بعيد بالفشل ليس فقط لما اسلفنا من عوامل عامة بل وكذلك لغرابة الحياة الزراعية على الفئات البدوية ، ولما تعنيه حياة الاستقرار والزراعة في الاوساط الريفية من انحدار في سلم التقدير الاجتماعي لدى القبائل البدوية من وجهة قيمهم الاجتماعية .

لقد تشعبت السياسات العثمانية كما تعددت محاولاتهم لتوطين البدو فاستخدموا الوسائل العسكرية في اول الامر ولاحقا حاولوا اثارة وتقوية النزاعات القبلية الداخلية تطلعا من العثمانيين لاضعاف القبائل من الوجهة العسكرية والبنائية الاجتماعية ، وجعل امر اخضاعهم وتوطينهم على الدولة يسيرا . ولكن هذه المحاولات العثمانية من سنة ١٨٣٨-١٨٦٩ لم تساعد العثمانيين في الوصول الى ما رموا اليه ، لكنه يلاحظ في الفترة من ١٨٩٦ وحتى ١٩٠٥ وما بعدها ، شهد العراق حركة توطين تدريجي للبدو . قد تكون التحسينات التي ادخلها العثمانيون على الحياة الزراعية ومحاولاتهم خلق ظروف مشجعة على العمل في الزراعة من امن واستقرار قد لعبت دورا مهما في بعث حركة الاستيطان البدوي التدريجي في العراق ، الا ان الدور الأساسي في بعث تلك الحركة يمكن ان يعزى الى توسع السوق العالمية الرأسمالية في العراق . فاصلاحات مدحت باشا في العراق بعد عام ١٨٦٩ خلقت ظروفا مشجعة لاستيطان البدو حيث اشتملت على اصلاحات ادارية وزراعية من ضمنها اصلاح نظام الري وشبكة المواصلات وكذلك توفير الامن. وهذه الاصلاحات جاءت في ظل تزايد المصالح الامبريالية للدول الاوروبية خاصة بريطانية من استراتيجية واقتصادية ودخول الدولة العثمانية في السوق العالمية الرأسمالية بعلاقات تبعية اقتصادية .

هذا التطور في علاقات الدولة العثمانية داخل السوق العالمية الرأسمالية بما صحبه من تبادل تجاري وامتيازات اجنبية وعطاءات لشركات اجنبية لتنفيذ مشاريع الاصلاح والتحسين في البنية التحتية واقتراض العثمانيون للاموال من اجل تنفيذ تلك المشاريع ادى الى حدوث تحول اقتصادي في الدولة العثمانية تمثل في التوجه العثماني الجديد القائم على اسس الانتاج الزراعي السلعي المرتبط بتلبية احتياجات السوق العالمية ، وهذا فضلا عن حاجة الدولة لتغطية نفقاتها ونفقات الدين العام دفع بالعثمانيين نحو التشدد الكامل في سعيهم لتوطين الفئات البدوية وتحويلها الى فئات زراع منتجين وبحيث يسهموا في زيادة الانتاج الزراعي ويصبحوا دافعي ضرائب حكومية . ويمكن القول هنا بأنه اضافة الى الاصلاحات العثمانية المتعددة الجوانب اسهم النهج في الانتاج الزراعي السلعي بما تبعه من تبادل نقدي (اللاتقايضي) في تشجيع البدو وتوجههم في التخلي عن حياتهم الاقتصادية السالفة والقائمة على اسس الاكتفاء الذاتي .

Digitized by Birzeit University Library

هذا المقال وبشكل اساسي سيتناول بالبحث قضية توطين البدو في العراق في الفترة ١٨٦٩-١٩٠٥ ، وعليه سيتم التطرق الى نشأة الاهتمام العثماني بالمسألة البدوية في العراق تاريخيا مع عرض لجملة السياسات العثمانية في مضمار التعامل مع هذه المسألة ناهيك عن ضرورة البحث في امر دخول الدولة العثمانية في السوق العالمية الرأسمالية ودور ذلك في نشأة وتطور المسألة البدوية في العراق واثره في حلول التوطين التدريجي للبدو في الربع الاخير من القرن التاسع عشر بمعنى معالجة المسألة التاريخية هنا بتناول جوانبها الجزئية وكلياتها وايضاح جملة الظروف المؤثرة فيها وفي حركتها وتبلورها التاريخي .

خلفية تاريخية:

مثل البدو في العراق ما يربو على ٣٥ في المائة من عدد السكان الكلي في الفترة ما قبل ١٨٦٧(١) وعلى هذا يمكن الاشارة الى ان ربع الدولة العثمانية في العراق كان متدنيا الى حد كبير وذلك لوجود هذا العدد الكبير غير الخاضع للسلطة العثمانية والمعتمد في حياته على الاكتفاء الذاتي ، واضيف ان هذه المعطية تدل على بقاء مساحات كبيرة من اراضي العراق غير مستثمرة او مستصلحة زراعيا . وفوق هذا فان هذه القبائل البدوية غير المستقرة كانت مصدر تهديد وازعاج للفئات الريفية نظرا لغاراتها المتكررة على الفلاحين ومحاصيلهم الزراعية .

على الصعيد السياسي كان بدو العراق يشكلون مصدر ازعاج للسلطات العثمانية ، فعملية عبور البدو للحدود العراقية مع بلاد فارس ذهابا وايابا جعلت من العسير على الجيش العثماني مراقبته وحماية حدود الدولة بشكل فعال ، يضاف الى ذلك التحالفات والمواثيق التي كانت القبائل البدوية العراقية تعقدها مع بعض العائلات في بلاد فارس او حكام ووجهاء الاقاليم من الصفويين ، فبعد استيلاء علي رضا العثماني على مدينة المحمرة المتنازع عليها قام الصفويون بدعم شيخ قبيلة المحيسن والذي انتزع سيادتها من العثمانيين مما اعطى النزاع الحدودي بين العثمانيين والصفويين دفعة جديدة واستمرارية(٢) في خضم هذا الواقع علق العثمانيون كبير آمالهم وانصب اهتمامهم على امكانيات استغلال القوة العسكرية للقبائل البدوية العراقية في صراعهم مع الصفويين . ولكن عدم اخضاعهم للقبائل البدوية حال دون بلوغ العثمانيون هذه الغاية ، ذلك الاخضاع لم يبدأ تحققه الا في نهايات القرن التاسع عشر في وقت اصبحت فيه عملية توطين البدو تتجه على ارض الواقع وباعداد كبيرة من البدو الساترين في ركاب الاستقرار على الرغم من طابعها التدريجي .

هذه المسألة البدوية الشائكة الجوانب وقبل بدء تحقيق التوطين عالجها العثمانيون من خلال سياسات تعددت اشكالها . فبدءا بعهد علي رضا باشا والذي استمر من ١٨٣١-١٨٤٢ حظيت المسألة البدوية باهتمام العثمانيين الذين قاموا بسلسلة من الاجراءات ترمي الى علاج هذه المسألة . فقد انتهج علي رضا باشا سياسة فيها استمرارية لتلك السياسات التي انتهجها من سبقه من الولاة وتمثلت سياسته في تعيين شيوخ للقبائل وتغييرهم كلما شاء ، اضافة الى اثارته وتشجيعه للنزاعات القبلية رغبة منه في كسر شوكة القبائل.

أما في عهد نجيب باشا والذي دام من ١٨٤٢-١٨٥٢ ومنذ بدايته استخدم نجيب باشا القوة العسكرية لضرب القبائل البدوية حيث شن حملات عسكرية ضد قبائل خزعل وشمر في عام ١٨٤٣ وحملة ثانية ضد خزعل وعنيزة في عام ١٨٤٤ وحملة اخرى كان الغرض منها اخضاع قبيلة عبيد في عام ١٨٤٥ . ولم يكن استخدام القوة العسكرية الطريق الاوحد الذي سلكه نجيب باشا في سياسته الرامية الى كبح جماح تلك القبائل بل ايضا انتهج سياسة تعيين جباة للضرائب من البدو ويتعهدون جباية ضرائب قبائل اخرى غير قبائلهم متوخيا من ذلك زيادة عائدات الدولة من الضرائب وفوق ذلك كله اثارة المشاحنات والخلافات بين القبائل وهذه السياسة فعلا ولدت صراعات حادة بين القبائل ومثال على ذلك النزاع الذي نشب بن قبيلتي عفاق ومنتفق في عام ١٨٤٥ ، كما تمخض تعيين شيخ قبيلة المنتفق كجابي للضرائب من بني لام عن نشوب نزاع بين القبيلتين في عام ١٨٤٩(٣) . وقد واصل الباشوات العثمانيون امثال عابدي ونامك باشا خلفاء نجيب باشا انتهاج سياسات سابقهما .

Digitized by Birzeit University Library

على العكس من عابدي ونامك باشا اللذان تسلما امور الولاية في العراق في الفترتين ١٨٥٢-١٨٥٣ و ١٨٦١-١٨٦٨ فان محمد رشيد باشا والذي استمرت ولايته من ١٨٥٣-١٨٥٨ تبنى خطا جديدا في علاجه للمسألة البدوية . وسياسته هذه تمثلت في منح الاراضي لمن لديه الرغبة في الزراعة ، ادخال اصلاحات على نظام الري وكذلك استصلاح اراضي زراعية جديدة يضاف الى ذلك نجاحه في ايجاد سوقا في الحجاز لتسويق منتجات العراق من الحبوب وهذه السياسة الاكثر معقولية مثلت طرح بديل يمكن ان يحظى بقبول اكثر لدى الفئات البدوية ، بحيث اسهمت اكثر قليلا مما قدمته سياسات اسلاف محمد رشيد باشا في مضمار علاج مسألة القبائل البدوية وتوطينها . ولكن نامك باشا وفي فترة حكمه الثانية في عام ١٨٦١ عاد فانتهج سياسة ترمي الى تفسيخ واضعاف لبنية القبائل الداخلية . فقد عمل على تحويل شيوخ القبائل الى موظفين حكوميين مما جعل هناك منافسة بين وجود القبيلة الواحدة ليس فقط على زعامة القبيلة بل ايضا على الوظيفة الرسمية ولقبها الممنوحين من الدولة . وعلى الرغم من ذلك الا أنه بقي هناك معارضة شديدة من قبل ابناء القبائل البدوية للنفوذ والسلطة العثمانية .

وفشل العثمانيون خلال تلك الفترة في فرض هيمنتهم وسلطتهم على القبائل البدوية يمكن ان يعزى الى عوامل عدة فحملاتهم العسكرية التي كانوا يشنونها بالاضافة الى افتقارها للاستمرارية والمتابعة كانت ايضا تفتقر الى العدة والعدد . ومما زاد في ضيق العثمانيين ، بعد القبائل البدوية عن مركز الدولة وصعوبة تطويقهم، وزاد الامر تفاقما نظرة ابناء العشائر العدائية للعثمانيين ونفوذهم المرتكزة على التباين العرقي والثقافي (لغة وعادات وتقاليد) بين الاتراك وتلك العشائر . ولم يقتصر فشل استخدام القوة العسكرية فقط في عدم اخضاع القبائل البدوية بل دفع ببعض الزراع الى هجر الريف واللجوء للصحاري نظرا لما خلقته تلك العمليات العسكرية في حالة انعدام للأمن في الريف .

وعلى ما يبدو ان مقاومة البدو لمشروع التوطين كان ينبع من تقييمهم لحياة الريف والزراعة على انها وضيعة تحط من قدر المرء اجتماعيا وربما اعتقادهم بأن مشروع التوطين يهدف بشكل اساسي الى تحصيل الضرائب منهم وفرض نظام الخدمة العسكرية عليهم ولهذا لم يروا فيه فائدة ترجى . وكذلك فان نظام الري المهمل وارتفاع مقدار ملوحة التربة وتراجعات وفيضانات الانهر حالت دون وجود واقع مشجع على الاستيطان وامتهان الزراعة(٤) .

ويرى ستيفان لونجريج ان الحل للمسألة البدوية يكمن في توفير حياة بديلة بظروف جيدة تلاقي قبولا واستحسانا لدى القبائل البدوية(٥) . على اية حال فان مصداقية هذا الطرح لم تظهر بجلاء الا بعد توسع السوق الرأسمالية الاوروبية بما تبعها من تبادلات تجارية نقدية واصلاحات حديثة حيث المناخ الملائم للاستيطان البدوي.

وعلى الرغم من تشابه الاجراءات التي نفذها محمد رشيد باشا والقوانين التي سنها بتلك التي قام بها مدحت باشا ١٨٦٩-١٨٧٢ الا ان مشاريع الاول لم تقدم كثيرا بمقدار ما قدمته اصلاحات مدحت باشا لعملية توطين البدو وذلك لأن قضية الدخول في السوق العالمية في عهد محمد رشيد لم تكن قد بلغت الحد الواسع الذي بلغته في عصر مدحت باشا ومن تلاه من الولاة العثمانيين .

ان عملية دخول العراق في السوق العالمية الرأسمالية اسهم في خلقها وتطورها ثلاثة عوامل لم تكن بالضرورة على درجة عالية من التأثير والأهمية والمباشرة فضلا عن اسهامها في تيسير حلول التغلغل والنفوذ البريطاني في العراق: اولها ، انتهاء حكم المماليك وعودة العراق الى دائرة النفوذ العثماني في عام ١٨٣١ . وثانيهما ، ظهور الرغبة في استخدام نهري دجلة والفرات كطرق بحرية مختصرة الى الهند ، هذه الرغبة تجسدت في المسح الاولي والعمل التجريبي لاستغلال مياه النهرين اللذان قام بهما اللوتينانت فرانسيس تشيني . وثالثهما، تثبيت المكتسبات التي حققتها روسيا من خلال حروبها مع بلاد فارس ١٨٢٨ والدولة العثمانية ١٨٢٩(٦) . وهذه التطورات وما واكب عملية التوسع الامبريالي من اصلاحات زراعية كقوانين الاراضي ١٨٥٨ وقانون الولايات العثمانية ١٨٦٤ ، اسهمت الى حد بعيد لاحقا في تسهيل عملية توطين البدو والتي اخذت في التبلور بعد عام ١٨٦٩ .

Digitized by Birzeit University Library

بعد عام ١٨٣٠ بدأت محاولات التغلغل الامبريالي وخاصة البريطاني في العراق ففي نفس العام حصل جيمس تايلور الانجليزي على امتياز لاستخدام مياه دجلة لغرض المواصلات وتطور هذا الامر فأنشأت في عام ١٨٤١ شركة دجلة والفرات للملاحة البخارية والتي تعود ملكيتها للأخوة لانش والذين سبق وان حصلوا على امتياز مماثل في ايران عام ١٨٤٠. وعلى الرغم من ان هذه الاستخدامات الملاحية لنهري العراق من قبل بريطانيا كانت تلبية لحاجة بريطانيا في الوصول الى الهند وتسهيل تجارتها الا انها اسهمت في تنشيط تجارة العراق الخارجية . ففي عام ١٨٥٧ بلغ حجم صادرات بريطانيا من التمور العراقية الى بومباي في الهند حوال تسعة آلاف طن بما قيمته ثمانين ألف جنيه استرليني(٧) .

وتجدر الاشارة الى ان توسع النفوذ البريطاني في العراق صحبه انشاء خط للتلغراف كاحدى افرازاته، وكان اول من تقدم بطلب لانشاء خط تلغرافي هي شركة الهند الشرقية في عام ١٨٥٦ ولكن السلطان العثماني رفض هذا الطلب لم طلبته الشركة من ضمانات مالية لانشاء المشروع ، ولكن استمرار الالحاح البريطاني ادى ال انشاء تلغراف استنبول - بغداد في عام ١٨٦١ تبعه في عام ١٨٦٣ انشاء خط بغداد- خانقين الى الخليج(٨) .ومد هذه الخطوط التلغرافية اساسا كانت ترمي الى خدمة المصالح البريطانية وتسهيل امور تجارتها الا انها في الوقت نفسه شكلت عنصرا مساعدا للعثمانيين في بسط مركزية نفوذهم على الاقاليم بما في ذلك من الاضطلاع المباشر للسلطة العثمانية على احوال رعاياهم والمشاكل التي تنجم عن خروج القبائل البدوية على مركزية السلطة ومتابعتها وهنا يجدر الاشارة بأن خطوط التلغراف هذه كانت عرضة للدمار والخراب على ايدي الفئات البدوية(٩).

وكما كان متوقعا فان تسهيل الاتصالات والمواصلات من خلال استخدام التقدم التقني في هذا المجال احدث نماءا وتوسعا في التبادل التجاري والذي كان في واقع الامر لصالح بريطانيا يخدمها في ذلك التطور الاقتصادي والتقدم التقني اللامتكافيء بين اوروبا والشرق الاوسط ، ففي عام ١٨٥٣ فاقت واردات الدولة العثمانية صادراتها مما خلق عجز في الميزان التجاري استوجب مزيد من العائدات بحيث تغطي هذا العجز ، وهذه الحاجة الى العائدات الحكومية حتمت على العثمانيين تشجيع الزراعة وزيادة الانتاج فيها من خلال تحسين ظروف الزراعة ورفع الكفاءة الانتاجية وكذلك توسيع القاعدة العاملة في الزراعة من خلال تحويل البدو عن حياة البداوة وتوجيههم الى حياة الاستقرار والزراعة .ومن هنا جاءت قوانين الاراضي عام ١٨٥٨ وقانون الولايات ١٨٦٤ لتنقل صورة معبرة عن رغبة العثمانيين الاكيدة في تحقيق ما علقوا عليه من آمال في النهوض بالزراعة وانتاجها .

جاءت قوانين الاصلاح الزراعي لعام ١٨٥٨ لتصنيف الاراضي العثمانية وتنظيم العلاقات الايجارية والفلاحية للارض . وهذه القوانين كانت على مسألة تسجيل الاراضي بأسماء مالكيها لكي تمنع محاولات الافراد اعلان الاراضي الميرى كملكيات خاصة . وهذه التنظيمات بشكل عام في الوقت الذي يفترض فيه ان تعين السلطة في بسط مركزية نفوذها ، يفترض ايضا ان تسهل على الحكومة امر جمع الضرائب وتطبيق الخدمة العسكرية الالزامية ، وعلى هذا ومن اجل تقوية مركزية نفوذها كان لا بد وان تعمل السلطة العثمانية على مساعدة ممثليها في الاقاليم من شيوخ قبائل وملاك اراضي وذلك بزيادة نطاق تنفذهم الاقتصادي والسياسي . فمن خلال تسجيل موظفوا الدولة لمساحات شاسعة من الاراضي تحت اسمائهم في دائرة الطابو تمكنوا من توسيع نفوذهم السياسي والانضمام الى طبقة كبار الملاك للاراضي . وفوق هذا فهذه الاصلاحات اكدت على اهمية الملكية الخاصة للاراضي والتي توخي منها المساهمة في زيادة الانتاج الزراعي والتي ايضا كانت بمثابة عنصر مهم في سياسة العثمانيين الرامية لتوطين البدو في الاقاليم .

ومثل قانون الولايات العثماني في عام ١٨٦٤ خطوة جادة على صعيد اصلاح ادارة الاقاليم العثمانية وكان هذا القانون يتعلق باعادة تنظيم الاقاليم ومتابعتها وخلق تكاملية في العلاقات الهرمية في السلطة العثمانية . وثاني ما كان يرمي اليه هو اشاعة مفهوم التمثيل الحكومي في الامبراطورية ، في ظاهرة يبدو هذا القانون منادايا في ترسيخ معالم اللامركزية في الامبراطورية ولكنه في واقع الامر يسهم في تقوية مركزية الدولة من خلال تقوية نفوذ ممثلي الامبراطورية في الاقاليم وربطهم المباشر بالاستانة ، هذه القوانين جاءت لتصبح أداة طيعة في يد مدحت باشا تعينه على تحقيق مراميه في توطين بدو العراق ، فمع توسع اطار التبادلات الرأسمالية وتجذر المصالح الامبريالية في الدولة العثمانية وسن وتطبيق قانون الملكية الزراعية الخاصة وكذلك وجود القوانين والتنظيمات والقدرة على تطبيقها ساعدت هذه الظروف على دفع عملية توطين البدو وان كان تدريجيا قدما الى الامام في الربع الاخير للقرن التاسع عشر .

Digitized by Birzeit University Library

سياسة مدحت باشا وخلفائه في توطين البدو:

منذ بداية عهد مدحت باشا شهدت العراق محاولات جادة وراسخة لتوطين البدو فقد ادرك مدحت باشا وخلفائه ضرورة خلق ظروف يمكن ان تؤدي الى احداث تغيير في العلاقات التي تقوم عليها وحدة القبيلة ، فحاولوا تحويل شيوخ القبائل الى كبار ملاك للأراضي الزراعية متوخين احداث تحول لدى الفئات البدوية نحو حياة الاستقرار والزراعة . ولكن ومع هذه السياسة كان ضروريا اجراء اصلاحات ترمي الى تغيير الظروف التي كانت قائمة ايام اسلافهم من الولاة العثمانيين والمماليك ففي الفترة التي تلت انتهاء حكم المماليك شهد العراق اهمالا لنظام حيازة الاراضي من قبل العثمانيين نظرا لانعدام اهتمامهم في تنمية الزراعة في العراق ، فملكية شيوخ القرى والقبائل للاراضي كانت تعتمد على طول مدة رهن الفلاحين للاراضي وكذلك فان اراضي الميري تحولت دونما سائل الى ملكيات خاصة .

ومفهوم ملكية الارض لدى القبائل البدوية يختلف عن ذلك عند العثمانيين فالمفهوم القبلي ينص على ان الارض لا تملك فرديا وانما هي ملكية عامة ولا حدود تبين نصيب الافراد في اطار هذه الملكية . اما العثمانيون فكانوا يرون ان ملكية اراضي الامبراطورية تعود للسلطان رمز الدولة ، والرعية لها حق الحيازة مقابل استثمار الارض ودفع الضرائب الحكومية المستحقة وفوق ذلك مشيئة السلطان يمنعها او يهبها لمن شاء وهذا التناقض في مفهوم الملكية جعل مساحات كبيرة من الارض غير خاضعة لمشيئة الدولة واسهمت في تعريض فلاحة الارض القائمة على العقد او الرهن للمشاكل وهذه الظروف الصعبة المتمخضة عن انعدام الحق المؤكد على الارض اضعفت امكانيات تحسين اوضاع الزراعة وبقيت الاوضاع على هذه الحالة حتى ازدادت الحاجة الى رفع العائدات الزراعية بما يكفل تغطية حاجات الدولة ، فقام العثمانيون بادخال تنظيمات جديدة على نظام العلاقات الفلاحية وتوفير امن للزراع . وقد تضمن برنامج مدحت باشا الاصلاحي في عام ١٨٦٨ اربعة بنود:

أولهـــا: تحول الاراضي الزراعية المعتمدة على الري النهري في ولايتي البصرة وبغداد والتي تعود ملكيتها للدولة ويقوم على استغلالها بعض الملاك بتأجيرها للفلاحين الى ملكيات خاصة بحيث تمنح لمن يرغب في امتلاكها وفلاحتها .

وثانيها: ان هذا المنح للاراضي نظرا لسعة رقعة الاراضي يشمل على موظفي الدولة اذا رغبوا في امتلاك الاراضي لغرض فلاحتها .

وثالثها: انه في حالة كون الاراضي الممنوحة غير مستصلحة ولا تعتمد على الري النهري فانها تمنح لمن يرغب من امتلاكها مجانا .

ورابعها: ان عملية المنح للاراضي هذه تقوم على اساس ان التكاليف المادية من فتح للقنوات وتنظيفها لغرض الري الذي يقوم بها الممتلك للاراضي تغطي اول الامر من خزينة الدولة ولكن اي مصاريف اضافية لاحقة بشأن الري تقع على كاهل الممتلك للاراضي(١٠) .

وكنتيجة لقانون الولايات العثمانية والاصلاحات الاخرى تمكن مدحت باشا في العراق ان يكون بالاضافة الى كونه واليا قائدا للجيش العثماني السادس المتواجد في العراق وهكذا فانه في تعامله مع القبائل البدوية امتلك زمام السلطة السياسية والعسكرية في البلد(١١). وكان تأسيس نظام الطابو الخطوة الاولى في برنامج مدحت باشا ووظيفة مكتب الطابو انصبت على الشروع في مسح شامل وتسجيل للاراضي وتحديد مصنفاتها واشكال ملكيتها ، وهذا النظام يسر لمدحت باشا بيع اراضي الدولة للراغبين في استثمارها من الملاك باسعار زهيدة وكذلك وفر الأمن وثبت حق الملاك في اراضيهم الذين اقتصر مفهوم ملكيتهم للاراضي على اساس الحيازة.

اضافة الى هذا النظام الخاص في تنظيم الاراضي فانه قد شرع في اصلاح نظام الري باعادة فتح وترميم القنوات القائمة واضافة قنوات جديدة لتوسيع شبكة الري وزيادة فعاليتها . وجاءت زيادة رقعة الاراضي المزروعة واستتباب الامن تشكل ظروفا مشجعة على الاستقرار وتقبل حياة الزراعة من قبل الفئات البدوية . ووقوع نظام الري تحت سلطة الحكومة يجعل فالحي الارض اكثر اعتمادا على السلطة المركزية وارتباطا بها ، هذا المشروع الذي هدف الى تطوير موارد العراق الزراعية تطلب تحسينا وتوسعا

Digitized by Birzeit University Library

في جهاز المواصلات فوجود شبكة مواصلات جيدة امر ضروري لتسهيل نقل المنتجات الزراعية وتسهيل عملية التبادلات التجارية الرأسمالية في الدولة ، ولهذا فقد شجع مدحت باشا مزيدا من خدمات المواصلات المعتمدة على الملاحة التجارية وكذلك فتح طرق للمواصلات وفي عام ١٨٦٨ تم فتح مكتبان للبريد في بغداد والبصرة(١٢) وذلك لتسهيل امور تجارة بريطانيا في الهند والعراق .

إن التحسين والتوسع في شبكة المواصلات والاتصالات من شق طرق وتمديد شبكة تلغراف يسهم في تقصير المسافات داخل العراق وبالتالي يجعل السلطة العثمانية قادرة اكثر على وصول مواطن البدو بشكل اسرع وبالتالي يمكنهم لاحقا من مد مركزية نفوذهم لتشمل مواطن البدو وكذلك فان تقصير المسافات هذه نجم عنه ولادة مدن جديدة وتوسع وازدهار مدن قائمة بما يتمشى والتوسع في السوق التجاري المحلي ويخدم السوق العالمية(١٣) . وكذلك فان هذا التوسع في المواصلات والاتصالات اسهم الى حد كبير في خضوع البدو لتأثيرات اجتماعية جديدة واضطلاعهم على مفاهيم وظروف التبادلات التجارية واستخدام العملة النقدية في تلك التبادلات ، وهذا تأتى من خلال بيعهم وتأجيرهم للجمال والخيل للمقيمين والسائحين من الرعايا الاوروبية في العراق .

وعلى الرغم من ان مدحت باشا حقق تقدما اكثر من اسلافه في مضمار توطين البدو الا ان ستيفان لونجريج يرى ان محاولاته باءت بالفشل(١٤) . وهنا تجدر الاشارة الى انه يقع المرء في الخطأ اذا تصور ان محاولات مدحت باشا الفوقية وفي اطار مدة قصيرة في سبيل توطين البدو يمكن ان تولد تغيرا جذريا وسريعا في حياة القبائل البدوية . الا انه يمكن القول ان مشاريعه وضعت الاطار وطرحت البديل الذي ساعد ومن خلاله تمت عملية توطين البدو لاحقا والتي ارتبطت في حركتها مع التوسع التدريجي للسوق العالمية الرأسمالية والتزايد في المصالح الاوروبية في العراق .

وبعد انتهاء فترة ولاية مدحت باشا في العراق انتهج العثمانيون طريقتين في سعيهم الدؤوب لاخضاع القبائل البدوية لسلطتهم اولهما: محاولة العثمانيون شراء شيوخ القبائل من خلال دفعهم مبالغ كبيرة نسبيا لهؤلاء الشيوخ افتراضا منهم ان شيوخ القبائل قادرون على تخليصهم من الاضطرابات التي تخلقها القبائل وتوجيه قبائلهم الى حياة الفلاحة . ومثال ذلك ان باشوية بغداد وهبت فرحان بن سفوق شيخ قبيلة شمر والتي كانت تقيم غربي نهر دجلة مبلغ ثلاثة آلاف جنيه استرليني في اطار هذه السياسية(١٥) . وابن سفوق هذا يمكن ان يستخدم كمثال عن شيوخ القبائل الآخرين والذين تماشوا مع سياسة عثمنة شيوخ القبائل التي انتهجها العثمانيون والتي تضمنت تحويل شيوخ القبائل الى كبار ملاك اراضي واعتبارهم عثمانيين . وبنقل العثمانيون لشيوخ القبائل الى استنبول تصوروا انهم من خلال ابعادهم لرؤوس القبائل يتمكنوا من اضعاف القبائل وبالتالي السيطرة عليها . وكبار ملاك الاراضي الجدد من شيوخ القبائل وابنائهم منحوا فرصة اخرى وهي الانضمام لطبقة التجار العثمانيين بمعنى انهم اصبحوا بشكل او بآخر ملاك اراضي غائبين . وهذا الوضع الذي كان فيه كبار الملاك على اتصال مع انصاف الرحل من البدو والعاملين بالزراعة وكذلك وجودهم في المدينة ارتبط في الرغبة في تسهيل عملية نقل المنتجات الزراعية الى المراكز التجارية وبالتالي تسويقها وكذلك: فانه من خلال منح شيوخ القبائل مكاسب اقتصادية واوضاع اجتماعية مرموقة وتسجيل الاراضي تحت اسماء اولئك الشيوخ يبدو ان العثمانيين رغبوا في ان يظهروا للفئات البدوية ان من يعمل في اطار النظام العثماني ويتعامل مع السلطة يجني فوائد جمة . وثانيهما: تمثل في انتهاج سياسة استخدام القوة العسكرية ضد البدو والتي ماثلت سياسة اسلاف مدحت باشا وقد استخدم والي العراق الباشا العثماني قواته العسكرية لاجبار القبائل البدوية والتي منها قبيلة عنيزة على الاستيطان وامتهان الزراعة(١٦) ولكن فعالية سياسته هذه والقدرة على ابقاء البدو في حالة استيطان وفلاحة الارض توقفت على تواجد قواته الدائم في مناطق اقامة اولئك البدو الموطنين . وقد اشتملت سياسته على خطوط المواصلات ، استخدام الحرس لتوفير الامن والحماية للمزارعين ، احتلال بعض القرى الزراعية عسكريا وكذلك التحالف والتعاون مع شيوخ القبائل من اجل حماية الزراع وتشجيعهم وتوسع نطاق الزراعة في الاقاليم(١٧) . وقد جاءت رغبة العثمانيين في التحقيق السريع لتوطين البدو ودفعها الى الامام من باب حرصهم على مواكبة توسع السوق العالمية الرأسمالية في الدولة العثمانية عامة ، وفي العراق خاصة . وكذلك فان دخول وتوفر التكنولوجيا الاوروبية الحديثة اسهمت الى حد بعيد في تعزيز وترسيخ تطلع العثمانيين الى اعادة بناء مركزية سلطتهم في الامبراطورية . ومن هنا تأتي ضرورة دراسة وتبين مظاهر وطبيعة دخول الدولة العثمانية في السوق العالمية الرأسمالية .

Digitized by Birzeit University Library

توسع السوق العالمية الرأسمالية في الدولة العثمانية والعراق: ١٨٦٩-١٩٠٥:

مع بدايات ضعف وانحدار الدولة العثمانية لم يأت فقط تقدم اوروبا السياسي بل ايضا تطورها الاقتصادي ، وقد جاءت المفاوضات والمباحثات التجارية بين انجلترا والدولة العثمانية في عام ١٨٣٨ نقطة تحول حاسمة في العلاقات العثمانية الاوروبية الاقتصادية ووضعت الخطوط العريضة لمستقبل التطور الاقتصادي للمنطقة في اطار علاقاتها بالعالم المتطور والتي بنيت على اسس التبعية الاقتصادية للسوق العالمية . فهذه المفاوضات التجارية والتي حددت اسس التعرفة الجمركية والغت الجمود الذي اعترى نظام الاتحادات الحرفية العثمانية (جيلز) اظهرت التباين في التقدم التقني والصناعي بين اوروبا وعلى رأسها بريطانيا من جهة والدولة العثمانية من الجهة الاخرى . وفتحت الباب امام تدفق المنتجات الصناعية الاوروبية الى اقاليم الدولة العثمانية ، فضلا عن اعتماد تلك الاقاليم كمورد للمواد الخام اللازمة في الصناعة في العالم الرأسمالي ، فمن طبيعة الرأسمالية الاوروبية وكون العالم الرأسمالي متقدما صناعيا وتقنيا وتوفر فائض في الانتاج الصناعي يدفع للبحث عن اسواق لتصريفه وكون المنطقة في ظل الحكم العثماني غير متقدمة شكلت سوقا يخدم غرض الرأسمالية الغربية ، وكذلك فان عملية التصنيع تعتمد على توفر المواد الخام اللازمة للصناعة والتي اعتمد فيها ايضا على المنطقة كمورد لها .

وقد ساهم تدفق المصنوعات الاوروبية زهيدة الثمن نسبيا وارتفاع اسعار المواد الخام اللازمة للصناعة نظرا لتزايد الطلب الاوروبي عليها ، الى انهيار البنية الصناعية التقليدية في الدولة العثمانية وذلك لعدم قدرة تلك الصناعات على منافسة ومجاراة الصناعات الاوروبية . اضف الى ذلك انعدام اهتمامات طبقة كبار ملاك الاراضي في تطوير الصناعة وكذلك اشتغالهم بالاضافة الى كونهم كبار ملاك اراضي في الحياة التجارية مما عنى غياب طبقة وسطى تعمل فقط في التجارة وتكون لها مصلحة اكيدة في النهوض بالقطاع الصناعي ولذلك نمت واتسعت الحياة والعلاقات التجارية على حساب التقدم الصناعي .

وقد حتم تغلغل المصالح الامبريالية الاقتصادية في الامبراطورية العثمانية وجود شبكة حديثة ومتطورة من خطوط المواصلات والاتصالات لتسهيل امور التجارة ومعاملاتها ، وتمثل ذلك في اهتمام العثمانيين في مسألة شق طرق مواصلات آمنة وصالحة وكذلك الملاحة البحرية والنهرية والعمل على رفع كفاءتها ، وقد انشأت البنوك ايضا لتسهيل المعاملات التجارية واعطاء قروض لاغراض العمل في التجارة ، وقد امتازت هذه التبادلات التجارية بوجود ممثلين للشركات الاوروبية في اقاليم الدولة العثمانية يقومون بتأمين وتسهيل التبادلات التجارية وعقد اتفاقيات تجارية .

وقبل دخول الامبراطورية العثمانية في السوق العالمية وتغلغل المصالح الامبريالية فيه كان التبادل النقدي مقتصرا على المدن الكبيرة وبعض القرى التي كان فيها اقل نسبيا من المدن ولكن زيادة حجم التبادل التجاري نتج عنه توسع نطاق التبادل النقدي ليشمل كافة انحاء الامبرطورية وقطاعاتها المختلفة ولكن وكما هو متوقع فان المسار على طريق حياة التجارة الخارجية والتوسع في قطاع التجارة خلقا مشاكل وصعوبات مالية للدولة التي كان اقتصادها اقتصادا معتمدا على قطاع التجارة الخارجية .

وعلى الرغم من مدخولات الدولة من الضرائب الباهظة المفروضة على الشعب الا ان مدخولات الدولة كانت غير قادرة على تلبية احتياجات الدولة المالية . ولهذا فقد اضطر العثمانيون وذلك نتيجة العجز المالي الذي عانت منه ، الى الاقتراض من بيوت مالية محلية واجنبية ، وقد بلغت ديون الدولة العثمانية في عام ١٨٧٥ بما في ذلك الفوائد حوالي ١٤ مليون جنيه استرليني نصف مصروفات الحكومة (١٨) كما يوضح الجدول الاول .

وقد خلق هذا الوضع المالي المتردي توجها لدى العثمانيين الى زيادة مدخولات الدولة من الزراعة . ومن هنا جاءت الحاجة الى مزيد من الضرائب واصلاح في شبكة المواصلات وفرض مركزية السلطة العثمانية على الاقاليم بما يمكنهم من تحصيل الضرائب من الفلاحين بشكل فعال . ولتحقيق هذا الغرض قامت الدولة باصلاحات ادارية في الاقاليم ووجود عسكري قوي وفعال للدولة في الاقاليم وتعيين ولاة اقاليم ذوي كفاءة ادارية . وفي العراق فقد ادرك العثمانيون وجود مساحات زراعية شاسعة غير مستصلحة جنبا الى جنب مع وجود قطاع سكاني عريض من الفئات البدوية ، هذا الواقع نبه العثمانيين ليس فقط الى تحسين ظروف الزراعة بما يخدم الفلاحين بل ايضا يشجع على اشتغال البدو في الزراعة وتوجههم نحو

Digitized by Birzeit University Library

الاستيطان بما يتمشى ورغبتهم في زيادة عدد الزراع في الاقاليم ، يضاف الى هذا النهج العثماني الجديد التحول في المصالح البريطانية في العراق اثر فتح قناة السويس عام ١٨٦٩ ، توفر طريق بحري جديد الى الهند بمعنى ان بريطانيا لم تعد تعلق اهمية كبرى على دجلة والفرات كطريق مائية الى الهند بل اصبح عظيم اهتمامها منصبا على استغلال موارد العراق وموادها الخام وكذلك الاستفادة منها كسوق لمنتجاتها الصناعية(١٩) .

وهذا التحول في المصالح يمكن تلمسه وتلمس أثاره من خلال التوجه العثماني الجديد المتمثل في استصلاح الاراضي وزيادة الانتاج الزراعي وكذلك التحول في مضمار التبادل التجاري من كونه اقتصر على التبادل في اطار اقاليم الامبراطورية العثمانية ليصبح جله قائما على التجارة الخارجية مع اوروبا . وهذا غدا واضحا من خلال توسع وازدياد حجم عائدات تجارة العراق مع اوروبا حيث كانت في عام ١٨٦٤ (١٤٧ الف جنيه استرليني) وزادت هذه العائدات حتى بلغت في عام ١٩١٢ (٢) مليون و ٩٦٠ الف جنيه استرليني . وكذلك فان حجم الاراضي الميرية في العراق شهد تقلصا ففي حين كان حجم الاراضي الميرية في العراق خلال الستينات من القرن التاسع عشر يقرب من ٨٠٪ من حجم الاراضي الكلي ، انخفض في عام ١٩٣٢ الى ما يقرب من ٦٠٪ ، وكذلك فان مساحة الاراضي المزروعة والتي بلغت خلال ستينات القرن التاسع عشر ما يقرب من ١٠٠ الف دونم ازدادت لتبلغ في عام ١٩١٣ حوالي (١) مليون و ٦١٣ الف . وواكب هذا التوسع في مساحة الاراضي الزراعية زيادة في الانتاج الزراعي وخاصة منتجات الحبوب والتي تمتعت بزيادة سنوية قدرها ١٪ منذ ستينات القرن التاسع عشر ، وحتى خمسينات القرن العشرين وقد ظهر تأثير الدخول في السوق العالمية الرأسمالية في تحول التجارة الخارجية بحيث اصبح لاوروبا فيها نصيب الاسد . ففي الوقت الذي كان فيه نصيب اوروبا من تجارة العراق خلال ستينات القرن التاسع عشر تبلغ الثلث والثلثان الآخران يذهبان الى الشرق الاوسط اصبح نصيب بريطانيا ودول رابطة شعوب المملكة المتحدة مع الحرب العالمية الاولى يقرب من النصف الى الثلثين من تجارة العراق . واما بالنسبة لورادات العراق من اوروبا قبيل افتتاح قناة السويس فلم يكن حجمها كبير ولكن ومن بدايات القرن العشرين ازدادت واردات العراق من اوروبا لتشكل ٧٠٪ من وارداتها الاجمالية ٤٩٪ منها وفي بريطانيا وحدها مما يشير بوضوح الى زيادة ارتباط العراق الاقتصادي باوروبا عامة وبريطانيا خاصة(٢٠) .

وتظافر هذه الظروف مكن العثمانيين من تحقيق سياستهم في توطين البدو فمع ظهور اهمية التبادل التجاري للمنتجات الزراعية وانتشار استخدام العملة في التبادل وجدت الظروف المشجعة للبدو على الاستقرار . وواكب ذلك تقوية العثمانيين لمركزية نفوذهم في العراق والتي ساعدت الى حد كبير في تنفيذ سياسة التوطين وكذلك رغبة بعض الفئات البدوية في تغيير ظروفهم المعيشية وظروف حياتهم الاولى القائمة على الاكتفاء الذاتي الى حياة اقتصادية جديدة قائمة على التبادل من اجل العائد النقدي نتيجة التحولات الاقتصادية الناجمة عن ازدهار حركة التجارة الخارجية وقيام التبادل التجاري على اساس نقدي .

التغير الاجتماعي في الاوساط البدوية:

رغم ان الفئات البدوية لم تقدم كثيرا للدولة في باب عائدات الضرائب الا انها لعبت دورا هاما في مجال تجارة البلد . فقد عملوا على نقل البضائع التجارية بقوافلهم عبرالاقليم العراقي وكذلك عبر الامبراطورية بشكل عام . وعملوا ايضا في تربية قطعان الجمال والماعز والتي استخدم بعضها وكذلك منتجاتها في عملية المقايضة من اجل توفير حاجاتهم الاخرى .وتربية المواشي هذه لعبت دورا هاما وخاصة حينما استقرت بعض القبائل ولو جزئيا والتي حينها اخذت اعدادها تتقلص شيئا فشيئا ، وتم كذلك استبدال تربية الماعز بتربية الاغنام . وقد يسرت تربية الاغنام هذه المواد الخام لقيام اعمال نسيج منزلية وخاصة نسيج الملابس الصوفية ، البسط ، وفائض هذه المنتجات ولو كان بسيطا كان يستخدم لغرض البيع ، وقبل هذا التغير في حياة البدو الاقتصادية ونمطها كان لا بد من اقتناع الفئات البدوية بمزايا ومكاسب حياة الاستقرار .

Digitized by Birzeit University Library

شكل وجود القبيلة كوحدة اجتماعية اقتصادية سياسية متكاملة عقبة اساسية في طريق عملية توطين البدو التي سعت لانجازها الدولة العثمانية . فالعلاقات الاجتماعية في اطار القبيلة بنيت على اساس الانحدار الى جد واحد أي تربطهم رابطة الدم وقد وجدت ايضا مجموعة من العادات والتقاليد والقيم الخاصة بهم لتنظيم حياتهم وعلاقاتهم مع الآخرين بحيث جعل هذان الامران من القبيلة مجتمعا قائما بذاته مميزا ومنفصلا عن المجتمع الاكبر . اما مفهوم ملكية القبيلة العامة للارض لدى ابناء القبيلة الواحدة وكذلك قسمة ممتلكات القبيلة الناتجة عن غزواتها على ابناء قبائل اخرى تبرز الجانب الآخر للاطار القبلي الا وهو تشكل القبيلة كوحدة اقتصادية ، اما القبيلة كوحدة سياسية تعطى ابنائها هوية سياسية مميزة فهو ينبع من اتصاف القبيلة بوجود قوانينها ومؤسسات ادارتها السياسية ، وعلى هذا فان اي محاولة لتوطين البدو كان لا بد ان تأخذ بعين الاعتبار هذه الخصوصيات الثلاث المتداخلة في مفهوم القبيلة .

على الرغم مما تقدم فان الحكومات في معظم الاحيان تعمل على التأثير على القيادة السياسية للقبائل باحتوائها او الضغط عليها توخيا سير عملية التوطين على ما يرام تباعا . فقد حاول العثمانيون من خلال دفعهم لشيوخ القبائل مبالغ مالية وتسجيل الاراضي تحت اسمائهم وضمهم الى النخبة العثمانية ان يخلقوا ظروفا جديدة ينجم عنها ظهور تطلعات ومصالح وعلاقات انتاجية جديدة في الاوساط البدوية . فعلى الرغم من ان شيخ القبيلة لديه صلاحيات ادارية الا ان هذه الصلاحيات تتأثر بآراء اعضاء المجلس القبلي واجماع ابناء القبيلة ، ومن هنا فان أي تصرف يقدم عليه شيخ القبيلة لا يلاقي بالضرورة دوما قبولا واستحسانا لدى ابناء القبيلة وان كان مناقضا لمصالح القبيلة يؤدي الى عزل ذلك الشيخ واستبداله بآخر او قد يؤدي ذلك احيانا الى قتله ، واوضح مثال على ذلك تعاون فرحان بن سفوق مع العثمانيين وارتباطه بهم ادى الى انقسام في قبيلة شمر وتنصيب اخوه من ابيه عبد الكريم على النصف المنشق من العشيرة ، والولاء للشيخ عبد الكريم قام على اساس معارضته للسلطة العثمانية وسياستها الرامية الى توطين البدو . وقد اعتبر ابناء القبيلة الذين استقروا وعملوا في الزراعة منبوذين قبليا واقل ابناء القبيلة شأنا ووضعا اجتماعيا(٢١) . وبناءا على القوانين والاعراف العشائرية فقد اعتبر السائرون في ركاب السياسة العثمانية في توطين البدو بشكل عام خارجين عن القانون القبلي واعراف العشيرة ووجب خلعهم ولهذا لم تحقق نجاحا فقد حاولوا من خلال استخدام القوة العسكرية انهاء القبيلة كاطار ، رغبة في حل المسألة البدوية وحتى في ظل التوسع الامبريالي الرأسمالي في الدولة العثمانية في الربع الاخير من القرن التاسع عشر فقد حاول العثمانيون تبني القوة العسكرية في سبيل توطين البدو ولكن نجاحهم كان مؤقتا فقبيلة عنيزة مثلا استقرت طالما بقيت القوات العثمانية قريبة منهم ولكن عندما اعطيت هذه القوات اوامر لتنفيذ مهام اخرى ، وتم نقلها الى مواقع اخرى هجر ابناء عنيزة حياة الاستقرار(٢٢).

وعلى الرغم من ان العثمانيين لم يحققوا تقدما سريعا وجذريا في سياساتهم الرامية الى توطين البدو الا ان دخول مفهوم الانتاج الازراعي السلعي والتبادل النقدي الى الامبراطورية عامة ومواطن البدو خاصة ادت الى تقدم تدريجي واضح في الاستيطان البدوي (كما يبين الجدول الثاني) . ففي عام ١٨٦٧ ومن اجمالي عدد السكان في العراق ١ مليون و ٨٠٠ الف نسمة بلغت نسبة البدو من هذا الاجمالي حوالي ٣٥٪ . وانخفضت هذه النسبة في عام ١٨٩٠ الى ٢٥٪ لتواصل انخفاضها فتبلغ في عام ١٩٠٥ ١٧٪ (٢٣) .

وبالرغم من استيطان بعض البدو الا انهم حافظوا على هويتهم العرقية وابقوا على بعض مظاهر نمط حياتهم السابق . فعاداتهم ولهجاتهم وكرههم السلطة الحكومية المركزية وعلاقتهم مع تلك القبائل التي لم تستقر بقيت على حالها . ومن خلال الابقاء على تلك العلاقات قائمة بين الفئات المستقرة وغير المستقرة تيسر لتلك القبائل غير المستقرة الاضطلاع على حياة الاستقرار وبالتالي امكانية استقرارهم لاحقا والتوسع التدريجي في حركة الاستيطان البدوي .

Digitized by Birzeit University Library

وهكذا فتوفر الظروف الاقتصادية الاكثر قبولا وجاذبية مهدت الطريق الى تحول الفئات البدوية الى فئات شبه بدوية ومنها الى حياة الفلاحة . ويرى (روبرت فرنية)التوسع في التحضر يجعل زراعة الحبوب مربحة اكثر وبالتالي يشجع هذا الوضع على تحول انصاف الرحل من البدو الذين يقومون على تربية الاغنام التحول الى زراعة الحبوب(٢٤) مما يساعد على المحافظة على زيادة انتاج الحبوب الواحد في المئة سنويا والذي حققه لاحقا .

ومن مظاهر تقدم حركة الاستيطان البدوي هو ما آلت اليه مكانة الجمال في الحياة الاقتصادية البدوية فعند بعض القبائل اصبح اقتناء الجمال مرتبطا فقط بالمكانة الاجتماعية لا كأساس للحياة الاقتصادية(٢٥) . ويمكن تبيان مواقف البدو المغايرة تجاه الجمال بوضوح من خلال ما آلت اليه اسعارها في الفترة التي شهدت استيطانا بدويا . ففي عام ١٨٧٨ بلغ سعر البعير حوالي عشرة جنيهات استرليني اما ثمن الناقة فبلغ فقط تسعة جنيهات(٢٦) . وانخفاض سعر النوق هو امر مخالف لما كان عليه الوضع من استخدامها كأساس في حياتهم الاقتصادية حيث كانت توفر لهم الحليب وكذلك وسيلة تكاثر القطيع . وعلى الرغم من التغير الحاصل في نمط الحياة الاقتصادية البدوية والعلاقات الانتاجية والولاءات التقليدية القبلية الا ان مركزية النفوذ العثماني على الفئات البدوية بقيت محدودة وقد بقيت قوات الدولة العسكرية على اشتباك مع القبائل وبقيت نظرة القبائل العدائية للدولة قائمة .

وفي الختام يمكن القول بأن التغير الاجتماعي في الاوساط البدوية في العراق جاء نتيجة لظروف خلقتها حاجات خارجية وليس بناء على تطور داخلي مستقل . فالتوسع في السوق العالمية الرأسمالية وتزايد المصالح الاقتصادية لاوروبا في الامبراطورية العثمانية عامة والعراق خاصة لعبت دورا كبيرا في مجال التغير الاجتماعي عامة ومسألة الاستيطان البدوي خاصة . وهذا التوسع للسوق العالمية بما جلب معه من تقدم علمي وتقني ودفع العثمانيين الى تبني نهج حديث في سعيهم الدؤوب لتوطين البدو وكذلك فان التوسع في التبادل التجاري والازدياد في حاجة السوق العالمية الى المنتجات الزراعية خلق ظروفا مشجعة اكثر للفئات البدوية للتحول التدريجي نحو حياة الاستقرار والعمل في الزراعة . وهذا الدافع وراء التغير الاجتماعي في العراق والقائم على اساس دخول العراق في السوق العالمية الرأسمالية وتطور علاقات التجارة الخارجية واصل دفع عملية التغير الاجتماعي الى الامام حيث لاحقا وبعد عام ١٩٢٢ حين تم استغلال موارد العراق النفطية جاء التحول في نمط الانتاج وهذا التحول وما رافقه من زيادة في التحضر وازدياد الحاجة الى الايدي العاملة رافقه تحول في توجه الزراع المستقرين الى العمل في المدينة بعض اشهر السنةرغبة منهم في تحصيل دخل مالي اكبر ومضمون .

وفي البقية المتبقية من العام يعملون في الزراعة بحيث يصبحون اشباه فلاحين ، ففي عام ١٩٠٥ كان نصيب سكان الريف من اجمالي السكان حوالي ٥٩٪ أما نصيب سكان المدن فبلغ ٢٤٪ أما في عام ١٩٣٠ ازداد عدد سكان الريف الى ٦٨٪ في الوقت ذاته ازداد نصيب سكان المدن ١٪ فقط بحيث اصبح ٢٥٪ . اما في عام ١٩٤٧ وفي غضون ١٧ عاما فقد حصل تحول كبير في نصيب القطاعات السكانية المختلفة . ففي العام ذاته انخفض نصيب سكان الريف من الاجمالي العام الى حوالي ٥٧٪ في الوقت الذي ازداد نصيب المدينة من الاجمالي حيث بلغ ٣٨٪ مما يعكس تأثير التغير في البنية الاقتصادية والعلاقات الانتاجية المبنية على اساس الاقتصاد الاعتمادي وارتباط الاقتصاد العراقي بحاجات السوق العالمية الرأسمالية ، فالازدياد في عدد سكان الريف في العقود الثلاثة الاولى نجم عن ازدياد اهمية الانتاج الزراعي اما في العقدين اللاحقين فالانخفاض في عدد سكان الريف وزيادة عدد سكان المدينة ارتبط بزيادة اهمية النفط على حساب اهمية الانتاج الزراعي.

Digitized by Birzeit University Library

Digitized by Birzeit University Library

الجدول الاول:

ميزانية الدولة العثمانية (١٨٥٣-١٩١١) بالجنيه الاسترليني

العائدات

المصدر

		٤-١٨٥٣	١٨٥٩	١١-١٩١٠
١.	العشر	٢،٢٠٠،٠٠٠	٢،٨٤٤،٠٠٠	٣،٨٠٠،٠٠٠
٢.	ضريبة الاراضي والملكية	٢،٠٠٠،٠٠٠	٢،٢٢٤،٠٠٠	١،٦٥٠،٠٠٠
٣.	الخراج	٤٠٠،٠٠٠	٤٧٧،٠٠٠	٥٥٠،٠٠٠
٤.	الجمارك	٨٠٠،٠٠٠	١،٥٩١،٠٠٠	٢،٦٠٠،٠٠٠
٥.	ضرائب غير مباشرة	١،٥٠٠،٠٠٠	٢،٢٠٢،٠٠٠	٦،٦٦٠،٠٠٠
٦.	الربريع	٣٥٠،٠٠٠	٣٧٤،٠٠٠	٥٠٠،٠٠٠
	المجموع الكلي:	٢٥٠،٠٠٠	٩٧١٢،٠٠٠	١٥،٧٦٠،٠٠٠

المصروفات

	الفئات	٤-١٨٥٣	٦-١٨٥٩	١١-١٩١٠
١.	الجيش والبحرية والشرطة والجهاز الاداري والحكومي	٣،١١٥،٠٠٠	٤،١٩١،٠٠٠	٧،٣٧٠،٠٠٠
٢.	جهاز الخدمات الخارجية	٣،١٦٢،٠٠٠	٣،٣٨٩،٠٠٠	٤،٧٧٠،٠٠٠
٣.	سداد الديون	ـــــ	١،٥٧٨،٠٠٠	٤،٦٣٠،٠٠٠
٤.	الضمان الاجتماعي والتعويض عن الممتلكات.	٤٠٤،٨٠٠	٢١٥،٠٠٠	١٩٤٠،٠٠٠
٥.	الاشغال العامة	٩٢،٠٠٠	٧٨،٠٠٠	٨٦٠،٠٠٠
٦.	العائلة السلطانية والبلاط السلطاني.	٧٦٧،٢٨٠	٢،٢٥٤،٠٠٠	٢٨٠،٠٠٠
٧.	نفقات الوقف والمقدسات الاسلامية	١١٥،٠٠٠	٣٨٤،٠٠٠	٢٢٠،٠٠٠
٨.	نفقات البنك العثماني	٢٧٦،٠٠٠	ـــــ	٤٠٠،٠٠٠
	المجموع الكلي:	٦،٩٣٢،٨٠٠	١١،٨٩٠،٠٠٠	٢٠،١١٠،٠٠٠

Osman Okym and Halil Inalcik (eds)› Social and Economic History of Turkey, 1071-1920.Ankara: Meteksan Limited, 1980.p.300.

Digitized by Birzeit University Library

الجدول الثاني:

تغيرات في مقدار نصيب البدو - الريفيين - الحضر
في المجموع الكلي للسكان في العراق ١٨٦٧ - ١٩٤٧

السنة	المنطقة	البدو	النسبة المئوية الكلية	الريف	النسبة المئوية الكلية	الحضر	النسبة المئوية الكلية	المجموع الكلي
١٨٦٧	شمالي العراق	٧٠٠٠٠	٪٢٦	١٤٠٠٠٠	٪٥٢	٥٥٠٠٠	٪٢٢	٢٦٥٠٠٠
	اواسط العراق	١١٥٠٠٠	٪٢٣	١٧٠٠٠٠	٪٣٩	٢٠٦٠٠٠	٪٤١	٤٩١٠٠٠
	جنوبي العراق	٢٦٠٠٠	٪٥٠	٢١٥٠٠٠	٪٤١	٤٩٠٠٠	٪٩	٥٢٤٠٠٠
	العراق	٤٥٠٠٠	٪٣٥	٥٢٥٠٠٠	٪٤١	٣١٠٠٠٠	٪٢٤	١،٢٨٠٠٠٠
١٨٩٠	شمالي العراق	٩٣٠٠٠	٪٢٣	٢٢٣٠٠٠	٪٥٥	٨٥٠٠٠	٪٢٢	٤٠١٠٠٠
	اواسط العراق	٦٥٠٠٠	٪١٣	٣٤٠٠٠٠	٪٥٩	٢٧٠٠٠٠	٪٢٨	٦٧٥٠٠٠
	جنوبي العراق	٢٧٥٠٠	٪٣٧	٤٠٠٠٠	٪٥٣	٧٥٠٠٠	٪١٠	
	العراق	٤٣٣٠٠٠	٪٢٥	٩٦٣٠٠٠	٪٥٠	٤٣٠٠٠٠	٪٢٥	١٨٢٦٠٠٠
١٩٠٥	شمالي العراق	١٥٣٠٠٠	٪٢٨	٢٥٤٠٠٠	٪٤٧	١٣٣٠٠٠	٪٢٥	٥٤٠٠٠٠
	اواسط العراق	٧٠٠٠٠	٪٧	٤٦٨٠٠٠	٪٧٨	٣١٧٠٠٠	٪١٥	٨٥٥٠٠٠
	جنوبي العراق	١٧٠٠٠	٪١٩	٦٠٢٠٠٠	٪٧٢	٨٣٠٠٠	٪٩	٨٥٥٠٠٠
	العراق	٢٩٣٠٠٠	٪١٧	١٣٢٤٠٠٠	٪٥٩	٥٣٣٠٠٠	٪٢٤	٢٢٥٠٠٠٠
١٩٣٠	شمالي العراق	٨٢٠٠٠	٪١١	٥١٩٠٠٠	٪٦٦	١٧٤٠٠٠	٪٢٢	٧٦٥٠٠٠
	اواسط العراق	٦٤٠٠٠	٪٤	٨٥٥٠٠٠	٪٥٦	٥٣١٠٠٠	٪٣٦	١٤٦٠٠٠٠
	جنوبي العراق	٨٨٠٠٠	٪٨	٨٧٢٠٠٠	٪٨٣	١٠٣٠٠٠	٪٩	١٠٦٣٠٠٠
	العراق	٢٣٤٠٠٠	٪٧	٢٢٤٦٠٠٠	٪٦٨	٨٠٨٠٠٠	٪٢٥	٣٢٨٨٠
١٩٤٧	شمالي العراق	٧٠٠٠٠	٪٥	٧٩٥٠٠٠	٪٥٩	٤٨٢٠٠٠	٪٣٦	١٣٤٧٠٠٠
	اواسط العراق	٢٥٠٠٠	٪١	١٠٧٤٠٠٠	٪٥٣	٩٤٤٠٠٠	٪٤٦	١٠٤٣٠٠٠
	جنوبي العراق	١٥٥٠٠٠	٪١٠	٨٣٣٠٠٠	٪٥٩	٤٣٨٠٠٠	٪٣١	١٤٢٦٠٠٠
	العراق	٢٥٠٠٠٠	٪٥	٢٧٠٢٠٠٠	٪٥٧	١٨٦٤٠٠٠	٪٣٨	٤٨١٦٠٠٠

Hassan Mahammed Ali "Miri Sir Land Development in Iraq" International Social Science Bulletin, Vol. 5, no.5. 1953.p.157.

Digitized by Birzeit University Library

NOTES

1- Hasan Mohammed Salman. 1958, "Growth and Structure of Iraq's Population. 1867 - 1947", Bulletin of Oxford Institute of Statistics xx p. 157.
2- Seelongrigg, Stephen H. 1925. Four Countries of Modern Iraq. Oxford: The Clarendon Press. pp. 278. 79.
3- Longrigg, Opcit. p. 291.
4- Fernea, Robert Alan. Irrigation and social Organization among the El-Shabana: Agroup of Tribal Cultirators in Southern Iraq. Dissertation University of Chicago. 1959.
5- Longrigg, Opcit. p. 289.
6- Saleh, Zaki. Britain and Mosopotamia (Iraq to 1914); Astudy in British Foreign Affairs. Bahgdadi Al - Maaref Press. p. 180.
7- Dewarren, Count Edward. European Intrests in Railways in the Valley of the Euphrates. Reprinted from articales in the London Morning Heraled. 1857. Queted i Issawi, Charles. The Economic History of Middle East, 800 to 1914.Chicago: University of Chicago Press 1966.p. 141.
8- Longrigg, Opcit. pp. 296-97.
9- Ibid., p. 297.
10- Baali, Fuad. Rdation of the people to the land in Southern Iraq. Gainesville, Florida: University of Florida Press. 1966.p.12.
11- Darison, Roderic. Reform in the Ohoman Empire: 1856-1876 New York: Gordian Press. 1963>p>162.
12- Longrigg opcit. p. 317.
13- Fernea, Opcit. p. 127.
14- Longrigg Opcit. p. 317.
15- Blunt, lady ann. Bedouin Tribes of Euphrates, Volume I London: John Murray 1879.p.121.
16- Blunt, Opcit p. 182, Volume II.
17- Ibid., p. 281, Volume II.
18- Hershlag, Zivyehuda: "The Lare Ohoman Finances", on Oky ar and Inalcik (eds). Social and Economic History of Turky, 1071-1920. (Ankara: Mereksan Limited). 1980 p. 305.
19- In apoper presented to the Geographical Society in 1909, Sir William Willcocks estimated that new irrigation could produce there million new aeses of fertile land producing on million tons of wheat, two million cuts of cotton, millions of sheep and hundreds of thousands of cattle to be incorporated into the market system. Saleh, Zaki, Opcit. pp. 206-7.

Digitized by Birzeit University Library

20- Hasan, Mohammed Salman. "The Role of Foreign Trade in the Economic Development of Iraq, 1869-1964, a study in the Growth of A Depandent Economy". in M.A. Cook (eds,) studies in the Economic History of Middle East. London: Oxford University Press. 1970 p. 354.
21- Blunt, Opcit., Vol. I. p. 282.
22- Ibid. p. 283.
23- Hasan, in Opcit., p1 157.
24- Fernea, opcit., p. 43.
25- Longrigg, Opcit., p. 309.
26- Blunt, Opcit., Vol. II,p. 154.

Digitized by Birzeit University Library